محاضرة الدراسات العليا الماجستير/ لغة

أ.د. ليث قهير عبد الله

الخلاف في مصطلح الممنوع من الصرف

مناقشة الطالبة وئام صادق

التنوين :- (هي نون ساكنة زائدة تلحق اخر الاسماء لفظاً وخطاً ولا وقفا)، او هو (نون ساكنة تلحق اخر الكلمة لغير التوكيد) .

ونأتي لكي نعرف المنع في اللغة حيث قال الجوهري في معجمه ان المنع هو :" خلاف العطاء وقد منع فهو مانع و منوع ومنَّاع ، ومنعت الرجل عن الشيء فامتنع منه ومانعته ممانعة ، ومكان منيع ، وقد منع بالضم مناعة ".

الاسم الممنوع من الصرف : هو الاسم الفاقد التنوين ، الذي يكون فيه علتان فرعيتان من علل تسع او واحدة تقوم مقامهما .

وقد اختلف النحويون في حدهم للصرف ، قبل الدخول في تعريف الصرف عند النحويين ، سنعرفه عند اللغويين فالصرف عند اللغويين هو : رد الشيء عن وجهه ، والصرف : التوبة ، يقال : لا نقبل من صرف ولا عدال ، وقال تعالى :{فما تستَطيعونَ صرفاً ولا نصراً}.

وقد جاء في الحديث الشريف : "من طلب صرف الحديث ....". قال ابو عبيدة : صرف الحديث تزيينه بالزيادة فيه ، وصرفت الرجل عني فانصرف ، والمنصرف يكون مكانا وقد يكون مصدراً . والصرف عند الخليل التنوين فيقول : " وصرف الكلمة عند الخليل : اجراؤها التنوين ". بعد ان انتهيت من تعريف الصرف عند اللغويين سأعرفه عند النحويين وسأحاول ان اقف على حقيقة الصرف عندهم ، سأبدأ بتعريف الصرف عند سيبويه ، فقد اطلق سيبويه على(مصطلح الممنوع من الصرف) تسمية (ما ينصرف وما لا ينصرف) ، و أراد بالصرف (التنوين) حيث انه عرفه في باب افعل فقال :" فما باله ما لاينصرف اذا كان صفة ، وهو نكرة ؟ فقال : لان الصفات اقرب ال الافعال ، فاستثقلوا التنوين فيه

كما استثقلوه في الافعال ، وارادوا ان يكون الاستثقال كالفعل ، اذا كان مثله كالزيادة والبناء المضارعة ".

اما المبرد فقد اطلق على هذا المصلح تسمية (ما يجري و ما لا يجري) ، لكن معنى (الصرف) عنده يختلف عن معناه عند سيبويه ، فقد حد الصرف بمعنيين :

الاول : (التنوين) ، لانه اعتبر التنوين في الاصل للاسماء كلها فهي علامة فاصلة بينها وبين غيرها.

الثاني : (الخفض) حيث قال : " لا ينصرف اي : لا يدخله خفض ولا تنوين ، لان الافعال لا تنخفض ولا تنون ، فلما اشبهها ، جرى مجراها في ذلك ، و شبهه بها يكون اللفظ ويكون المعنى ، بأي ذين اشبهها وجب ان يترك صرفه ،كما انه ما اشبهه بالحروف التي جاءت لمعنى من الاسماء فمتروك اعرابه ، اذا كانت الحروف لا اعراب فيها وهي الذي يسميها النحويون : المبنى ."

ومعناه عند العكبري هو نفسه عند الخليل وسيبويه حيث قال : الصرف هو : التنوين وحده ، لكن لم ينكر قول الاخرين في الصرف انه هو : التنوين والجر ، فقال : " قال اخرون : هو التنوين والجر ".

واشار ابن يعيش الى قول الزمخشري في شرحه فقال : قال الزمخشري : الصرف : هو التنوين والجر ، حيث انه فرق بين الاسم المتصرف وغير المتصرف ،فقال في غير المتصرف : اي :" هو نوع يختزل عنه الجر والتنوين لشبه الفعل " ، واشار الى تسميات الممنوع من الصرف فقال : ويسمى غير المنصرف ، واسم المتمكن يجمعها ، وقد يقال للمنصرف ، الامكن . بعد ذلك شرح ابن يعيش قول الزمخشري في معنى الصرف فقال : واصل الصرف التنوين وحده ، على ما سنذكر في موضعه ، وهذا الضرب في الاسماء سمي المتمكن الامكن ، فالمتمكن اعم من الامكن ، فكل امكن متمكن وليس كل متمكن امكن ، والتمكن : رسوخ القدم في الاسمية ، وقولنا : اسم متمكن ، اي : راسخ القدم في الاسمية ، وقولنا اسم متمكن ، اي : هو بمكان منها ، اي : لم يخرج الى شبه الحرف ، فيمتنع من الاعراب ."

والصرف عند ابن مالك حيث شرحه الاشموني في كتابه هو (التنوين) واطلق على الممنوع من الصرف تسمية (ما لا ينصرف) ، فقال ابن مالك في الفيته :

الصرف تنوين اتى مبينا .....معنى به يكون الاسم امكنا .

فبين الاشموني المقصود في البيت الشعري فقال : (تنوين) حيث يشتمل انواع التنوين ، وقد تقدمت اول الكتاب ، وقوله : (اتى مبينا....الخ) مخرج لما سوى المعبر عنه بالصرف ، والمراد بالمعنى الذي يكون به الاسم امكن ، اي زائدا في التمكن : بقاؤه على اصله ، اي : انه يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف .

وكان للسيوطي مشاركة في معنى الصرف حيث ذكره في الباب الثاني من كتابه تحت عنوان (ما لا ينصرف) فقال في الصرف : هو الملوب منه التنوين والجر معا بناءً على ان الصرف هو التصرف في جميع المجاري.

بعد ان قمت بعرض اراء النحويين في حقيقة الصرف واختلافهم فيها لا بد من ان هناك حجج بنوا ارآءهم عليها واحتجوا بها فهذه الحجج تطرق لها العكبري ، فقد قسمهم الى قسمين الاولين والاخرين وكل له حجته ، وهي :

"وحجّة الأوّلين من ثلاثةِ أوجهٍ:

أحدُها: أنّه معنى يُنبأ عنه الاشتقاق فلم يَدخل فيه ما يَدلّ عليه الاشتقاق كسائر أمثاله، وبيانه أنّ الصّرفَ في اللّغةِ هو الصّوتُ الضّعيفُ كقوله: ((صَرَفَ نابُ البَعير))، و ((صَرَفت البَكرةُ))،ومن ((صَريف القلم))، والنُّون الساكنة في آخر الكلمة صوتُ ضَعيف فيه غُنّة كغُنّة الأَشياء التي ذكرنا، وأمّا الجرُّ فليس صوته مشبهًا لما ذكرنا؛ لأنّه حركةٌ، فلم يكن صرفًا كسائر الحركات أَلا تَرى أنّ الضَّمّةَ والفتحةَ في آخر الكلمةِ حركةٌ، ولا تُسمّى صرفًا.

والوجهُ الثاني: أنَّ الشاعرَ إذا اضطُرّ إلى صرفِ ما لا ينصرف جَرّه في موضع الجرّ، ولو كان الجرّ من الصّرف لما أُتيَ به من غيرِ ضرورةٍ إليه، وذلك أنَّ التَّنوين دعت الضّرورة إليه لإِقامة الوزن، والوزن يقوم به سواء كَسر ما قبله، أو فَتحه، فلّما كَسر حين نوّن عُلم أنَّه لَيس من الصَّرفِ؛ لأنَّ المانع من الصَّرف، قائمٌ، وموضع المخالف لهذا المانع الحاجةُ إلى إقامةِ الوزنِ، فيجب أن يختص به.

والوجهُ الثالثُ: أنّ ما فيه الألف واللاّم أو أُضيف يكسر في موضع الجرّ مع وجود المانع من الصّرف، وذلك يَدلُّ على أنَّ الجرَّ يَسقُطُ تبعاً لسقوط التَّنوين، بسبب مُشابهة الاسمِ للفعلِ، والتَّنوينُ سَقَطَ هنا لعلّة أُخرى، فينبغي أن يظهرَ الكسر الذي هو تبعٌ لزوال ما كانَ سقوطه تابعاً له.

واحتجَّ الآخرون من وجهين:

أحدُهما: أنّ الصّرف من التَّصَرُّفِ، وهو التَّقَلُّب في الجهات وبالجرِّ يزداد تَقَلُّب الاسم في الإعراب، فكانَ من الصَّرْفِ.

والثاني: أنّه اشتهر في عرف النّحويين أنّ غير المنصرف ما لا يدخله الجرّ مع التّنوين، وبهذا حدُّ فيجب أن يكون الحدّ داخلاً في المحدود."

بعد ان قمت بسرد الحجج التي اعتمدوها في تعريفهم للصرف ، فتبين لي ان هذه الاراء مقسمة الى مذاهب على رأي اميل يعقوب فهذه المذاهب هي :

المذهب الاول :يقول ان الصرف هو التنوين " الامكنية " فالممنوع من الصرف عنده ، هو الذي لا يدخله تنوين الامكنية وهو تبعا لذلك يمنع جره بالكسرة ، فيجر بالفتحة نيابة عن الكسرة ، بشرط الا يكون مضافا ولا مقترن ب (ال).

المذهب الثاني : يقول ان منع الصرف هو (منع الاسم من الجر والتنوين دفعة واحدة ، وليس احدهما تابعا للآخر .

المذهب الثالث : يقول ان الصرف هو التنوين مطلقا ، سواء أكان تنوين (الامكنية)كما في تنوين (معلم) في قولك : (جاء معلم) ،و (شاهدت معلما) ، و (مررت بمعلم) ، ام تنوين تنكير كما في قولك : (جاء يزيد ويزيدٌ آخر) ، و(شاهدت يزيد و يزيدًا اخر) ،و (مررت بيزيد و يزيدٍ آخر) ، ام تنوين عوض نحو :تنوين (ثوان) في قولك : (اعجبتني ثوانٍ شاهدتك فيها) .

فحوى القضية

لعل المذهب الاول هو الرأي الراجح ، وهو مذهب المحققين ، ومن الذين قالوا بهذا الرأي (الخليل بن احمد ، وسيبويه ، والمبرد ، وابن مالك ، وغيرهم ممن اتبعهم) .

بعد العرض الذي قمت به اجد ان الخلاف لم يكن الا خلافاً مصطلحيا لا يمت للنحو بصلة وانما جاء في حد الصرف ، لانهم اختلفوا في تعريفهم وهذا الخلاف نقل السيوطي نتيجته عن ابي حيان قائلا :" وهذا الخلاف لا طائل تحته " ، وهذا ما يؤكد قولي وقول الكثير لانه لم يقدم جديدا من حيث التراكيب وصورها او من حيث الالفاظ او المعاني ، واي خلاف لم يزد اللغة فهو زائد عليها ، ولا فائدة منها وما هو الا استهلاك وضياع للوقت والورق ، فلا فائدة تذكر للدرس النحوي والدارس على السواء .